

المجتمع الإسلامي وبناء الدولة المدنية الحديثة

أ.د. أحمد حلواني

جامعة دمشق سابقاً

مدخل:

ان عملية ربط النص القرآني بواقعه مع ملاحظة العامل التاريخي، ومشكلة تطابق النص القرآني الثابت، مع الواقع المتغير زماناً ومكاناً، وفق إشكالية الملتقى، تؤكد أهمية البحث في هذا الموضوع في زمن المتغيرات التي تعيشها البلدان العربية والإسلامية في إطار محاولة استعادتها لبنائها الحضاري وردم الهوة بين الواقع المتخلف الذي تعيشه، والحالة المتطورة للعالم الغربي أو لعالم الحضارة الغربية. مع إيجاد قنوات تواصل عولمي حضاري ايجابي.

وعليه فالشكر لجامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، إدارة وأساتذة وطلبة على احتضان هذا الملتقى. آملاً الوصول الى نتائج مرضية وفعالة تحقق المبتغى الإيجابي لفكرته وهدفه.

البحث:

حين ربطت بين أهداف الملتقى وبين حالة الحراك الشعبي الجاري في منطقتنا، قصدت الوصول الى نقطة أساسية تتمركز في الفهم المقاصدي لروح

الإسلام، كما جاءت في القرآن الكريم، وسيرة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، ولروح الديانات السماوية بوجه عام.

فالتعارف عليه هو أنَّ الديانات عموماً نزلت لتحقيق غاية أساسية في تربية الإنسان وعلاقته بمجتمعه ومحيطه، ومقاصد الدين الإسلامي هي لإسعاد الإنسان وتكريمه والرفع من مكانته، وليست الغاية في مفهوم عبادة الخالق إلاّ المثال والنموذج والصفاء للوصول إلى الأفضل في هذه التربية. إذ إنَّ الخالق ليس بحاجة إلى تكبيره وتعظيمه، بالمعنى المباشر والضيق. إنما الغاية هي في المعنى الأكبر من حيث التفتح للأعلى والتمثل بالأعظم والعمل بمقتضاه.

ومن هنا نستطيع التوقف عند موضوع التربية الإسلامية للفرد والمجتمع وفق مقتضيات الواقع ومستجداته المحليّة والعالمية، وهو ما تدور بشأنه نقاشات ساخنة، أدّت وتؤدي في غالبيتها، إلى حالات اضطراب وتنافس لاجدوى منه في حال عدم وجود أرضية مشتركة للفهم المقاصدي للدين، واحترام الرأي الآخر (ضمن مفهوم المواطنة والإنسانية المشتركة) ووفق ما خلقها الله تعالى ((وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم))

فالنزعة الإنسانية، أو الأنسنة، وفق محمد أركون هي أساس التنوير الفكري الذي ينمو مع التربية الحضارية والإنسانية المستنيرة (التي تخفّف من حدة التعصّب والأنانية، وتجحّمها، فتجعل الفرد قادراً على الانفتاح وقبول الآخر)⁽¹⁾ بدل رفضه وهيمنة الرغبة في استئصاله، كما هو حاصل في المجتمعات المتخلّفة والمتعصّبة. لقد وجد المفكرون الإسلاميون عبر التربية الإسلامية والنزعة الإنسانية، في المزج بين التراث الإسلامي والفلسفة الإغريقية ولا سيما عند أرسطو وأفلاطون،

⁽¹⁾ نحو تاريخ مقارن للأديان التوحيدية-محمد أركون -دار الساقي 2011م-بيروت ص 11

مجالاً واسعاً للتوسّع والنقاش وإبداع طرق ومسارات واسعة. نجدّها في ما كتبه الكندي والجاحظ والفارابي وابن سينا وابن رشد والرازي.

وإذا كان البحث لا يدخل في تفاصيل علم أصول الدين الذي تحمل كليتك اسمّه، أو أصول الفقه الذي وضع أسسه الإمام الشافعي (204هـ-820م) للمحافظة على صلاحية العلاقة بين الأحكام الشرعية والأوامر الإلهية، وفق شروحات الغزالي والماوردي والجويني والرازي وابن الجوزي عند السّنة. وابن بابويه. والطوسي ابو جعفر، والشريف الرضي، والشريف المرتضى، عند الشيعة. والقاضي النعمان، والكرماني، وأصحاب رسائل أخوان الصفا في القرن العاشر عند الإسماعيلية. فهذه التفاصيل من اختصاص أصحاب الاختصاص في كليتك العامرة، مع الإشارة إلى كثرة ما كُتب عنها وأشبعها بحثاً ودراسة.

ما أريد ان أركز عليه هو المزاوجة بين حركة التنوير والحداثة وواقع مجتمعنا الإسلامي .

السؤال المطروح من قبل الكثيرين هو: ما مدى إمكانية ان يكون المرء ديمقراطياً دون أن يكون حداثياً على المستوى النظري؟. وموجبات هذا التساؤل هي أنّ غالبية التيارات السياسية الإسلامية كانت تنظر الى الديمقراطية بكثير من الريبة والتوجّس بحكم أنّها وفق رؤيتهم تحمل شبهة العلمانية والكفر أيضاً، أو معاداة الإسلام من منطلق أنّ غالبية دعاة العلمانية في منطقتنا العربية والإسلامية هم من غير المسلمين أو ممن سمّوا بالمتفرنجين، (خاصة عند بدء لبس الزي المدني الأوربي)، إضافة الى أنّ تجربة الانتخابات القليلة من حيث النزاهة والحرية، التي جرت، حملت الى مواقع السلطتين التشريعية والتنفيذية ممثلين شبه ديمقراطيين، حرصوا على وضع دساتير فتكت روح الاستبداد بكل مبادئها التي وُضعت لتكون حامية للحريات الفردية والعامة، الأمر الذي شوّه معنى الديمقراطية وشكّل عائقاً

أمام اعتناقها طريقاً للحياة السياسية، صُغِبَ معه تجاوز (الأرثوذكسية الإسلامية) الصارمة والضيقة المتحجرة.

لقد كان دعاة الفكر العربي الإسلامي في العصر الحديث مشغولين بقضية التحرر من رُبقة المستعمر ودخول عصر النهضة وتحقيق بناء حضاري معاصر، والبحث عن طرق ناجعة لمعالجة مظاهر الوهن. لكنّ هذا الانشغال المتسارع والمتشابك بقضايا متعددة وفي إطار نقص في الوعي العام وضمن جوّ تعليمي محدود، سبّب اعتماداً على أفكار ونظريات من هنا وهناك غير مكتملة الدراسة والتحليل الملائم، كما تمّ الرهان عليها للنهوض والتحرر في ظلّ دعوات تعصّبية متشنّجة لا تمتّ إلى الفكر الحرّ بصلّة، لا بل تمّ في سياقها تدمير الكثير من التراث المفيد دون تمحيص أو تحليل، فحصل خلط وصراع كبير أصاب المتدينين بكثير من الأذى.

إن الدين يوفّر لكل معتنقيه شعوراً باليقين ناجماً عن الإيمان بعناية إلهية ترعاه وتعتني به وتكفل له تضامناً وحماية.

وفي حال مواجهة المتدين للقمع والظلم تزداد حاجته إلى أمنٍ نفسي وجسدي، فيبحث عن جماعة تتضامن معه مشكّلاً ما يسمى بـ (المجتمع الرحيم) ليصير ملاذاً آمناً له، لكنّ طول البقاء داخل هذا المجتمع، نتيجة القمع والخوف تُفقد المتدين تدريجياً حساسية التعامل مع الآخر ومع المحيط. الأمر الذي يشكّل فجوة كبيرة في المجتمع العام يسبّب انقسامات مجتمعية وخلافات سياسية وإدارياً في الإمكانيات والكفاءات، وهو ما كان يمكن تجاوزه في نظام حكم ديمقراطي تعدّدي مؤسّس على فكر علمي حر يقبل الآخر بحكم مواظنته وإنسانيته، كما ذكرنا، عبر تربية ديمقراطية تتصف بالصدق والشفافية التي يتصف بها الإنسان المسلم الحق.

لقد ارتفعت شعارات وظهرت مصطلحات وتشكّلت تيارات في خضم البحث عن طريق للخلاص في ظل الظروف التي بيّناها آنفاً، فانتشرت عبارة، الإسلام السياسي، وهي عبارة أثارت الكثير من الإشكالية والمناقشات بين قبول ورفض، حتى أن البعض قاربها مع مفهوم اليهودية السياسية التي تحتل فلسطين والداعية إلى يهودية الدولة في الإسرائيلية.

وإذا كنت أرى أنّ تعبير الإسلام السياسي غير صحيح. فالإسلام دين يؤمن به من يشاء بغير إكراه (لا إكراه في الدين) فيصبح مسلماً يؤمن له الراحة النفسية ولمحيطه التعاون الإيجابي والحياة المشتركة السليمة. يفهم معنى النفس اللوامة (بالنقد الذاتي) ((ولا أقسم بالنفس اللوامة)) وصولاً إلى تطوير الأداء وتصحيح العيوب واختيار الطريق الأفضل. لا يهتم بالجزئيات على حساب الكلّيات ولا يحوّل الفروع إلى أصول، أو الخطأ إلى خطيئة، أو الخطيئة إلى كفر. ولا يحوّل السّنة إلى فرض أو المكروه إلى حرام.

في حين أنّ الفكر السياسي هو (فكر المفاجآت غير المتناهية)⁽¹⁾ ذلك لأنه فكر المصالح المختلفة في خضمّ الممارسات السياسية حيث المصالح لا تخضع لمنطق ثابت بحكم تفاعل الاستراتيجيات المتنافسة والمتصارعة من أجل المصالح المختلفة، من اقتصادية واجتماعية وسياسية.

كان جورج اورويل كما يذكر في روايته الشهيرة 1984 يُستفّر من شيوع الكذب في تصريحات السياسيين وخطب الزعماء وخداعهم المستمر لشعوبهم، والاستخدام المضللّ للغة، فالحرب تسمى سلاماً، والكذب حقيقة، والظلم عدلاً،

⁽¹⁾ حركة الإسلام السياسي في ميزان الحداثة-حسن السوسي-كلمن الفصلية المحكمة-عدد7-بيروت 2012م.

والديكتاتورية ديمقراطية. والأنكى مما يذكره أورويل ، أنه في ظل نقص الوعي عند الجمهور يصبح كل ما يقدمه الزعماء السياسيون حقائق ثابتة لا يأتيها الباطل، فيتعصبون لها ويناهضون من يخالفها!.

لقد تصدى الكثير من المفكرين المسلمين لبحث موضوع الدولة والدين، بحكم أن الدولة حاجة ثابتة ومطلقة منذ أن دخل المجتمع الإنساني مرحلة الاختلاف، وتعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية وصراعاتها.

والإنسان في مفهوم الدولة ذات الطابع الإسلامي من حيث مجتمعتها المسلم، هو المواطن الصالح الملتزم بعقيدة الإسلام وأركانه وأخلاقياته. يقول الله تعالى: (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة، قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك. قال: إني أعلم ما لا تعلمون، وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة)⁽¹⁾

وقوله تعالى: (إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها ، وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا)⁽²⁾ وقال تعالى أيضا: (إذ جعلكم خلفاء من بعد قوم نوح)⁽³⁾

وقال عز وجل بالموضوع نفسه: (هو الذي جعلكم خلائف في الأرض)⁽⁴⁾ فمبدأ خلافة الإنسان على الأرض في حركته الحياتية كلها منسجمة مع مفهوم الإستخلاف الرباني من جهة، ونظرية حكم الناس لأنفسهم وشرعية ممارسة الجماعة البشرية حكم نفسها بوصفها خليفة عن الله بالنسبة للمسلمين.

(1) سورة البقرة، الآية 30، 31، 32.

(2) سورة الأحزاب، الآية-72.

(3) سورة الاعراف الآية 69.

(4) سورة فاطر، الآية 39

وإذا كانت مسيرة التاريخ الإسلامي تؤكد أهمية تأسيس الدولة زمن الرسول محمد(ص)ومن بعده الخلافة الراشدية ولاسيما خلافة الصديق والخطاب رضي الله عنهما، فإن نظرة موضوعية تحليلية لما تمّ بعد ذلك بدءاً من خلافة عثمان ومروراً بخلافة علي وما رافقها من انقسامات وصراعات، وصولاً إلى قيام الدولة الأموية. ومسيرة الدولة في المجتمع الإسلامي بعدها طويلة وصولاً إلى العصر الحديث، تبين كلها أنّ بنية نظام حكم الدولة كان يسير وفق مقتضى الحال ومتغيراته، وأن المرحلة الأولى كانت تنتم طبيعياً للنبوّة والرسالة، وأنّ مفهوم الخلافة كان يعني خلافة الرسول محمد(ص) في متابعة ترسيخ الرسالة، وما إصرار الحكام بعد الخلافة الراشدية على استخدام لقب خليفة إلاّ للاستفادة من معنى خلافة الرسول وإضفاء الشرعية الإسلامية على حكمهم.

ومن هنا نعود لنوضح أنّ تعبير الإسلام السياسي تعبير غير موفق وغير صالح، وقد استخدم من قبل جهات معادية للإسلام، لكن هذا التعبير شاع بدون دراسة وتفحص دقيقين. فالإسلام دين ثابت وعام فنحن لا نستطيع القول بالإسلام الصحي والإسلام البيئي والإسلام الاقتصادي مثلاً لأن الإسلام تعرّض للصحة أو النظافة أو البيئة أو الاقتصادي، إذ يمكن أن نقول الصحة في الإسلام والسياسة في الإسلام والاقتصادي وهكذا.

إنّ الرؤية القرآنية تؤسّس لحركة الإنسان في الحياة السياسية استناداً إلى مفهوم الخلافة كما وردت من خلال الآيات الكريمة التي أوردناها، كما لحياته الأخلاقية والاجتماعية عموماً، وهو ما يعني أنّ الإنسان هو خليفة الله جلّ وعلى، وبالتالي فهو يتحمّل مسؤولية تمثّل العقيدة الإسلامية وخلائقها تمام التمثّل من صدق وإخلاص ومحبة وصفاء وتعاون وتشارك.. الخ.

فالإستخلاف هو للجنس البشري كله، وعليه ترسخ نظرية حكم الناس لأنفسهم وشرعية تأسيس الدولة للنظام اللازم لديمومتها وقيامها بواجباتها المتعارف عليها وفق الزمان والمكان. الأمر الذي يحتمل الإنسان مسؤولية كبيرة في بيان الدولة وتراضها وتماسكها، وهو ما يعني أنّ الإنسان كائن حر، إذ بدون الحرية لا يمكن ان يتحمل المسؤولية. والمسلم الحق يتعد عن الإفساد ويعمل من أجل الإصلاح. يقول تعالى: (إنا هدينه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً)⁽¹⁾

-وعليه نستطيع القول أنّ المطلوب في حالتنا القائمة هو توليد منظومة إسلامية ذات طابع انساني يتلاءم مع المبادئ الإسلامية، وقابل للتعامل مع المعطيات، وهو ما يستلزم تحرير الدين وعلمائه من هيمنة التيارات الأيديولوجية، والأحزاب الحاكمة، ومن توظيفه لصالح سياساتها .

فالدولة في المجتمع الإسلامي ليست نموذجاً جاهزاً إنما هي نتيجة لإرادة حرة لأفرادها وفق آلية قانونية ودستورية يتم الاتفاق عليها بالتراضي، وقد يكون للحراك القائم حالياً في بلادنا الفضل في الوصول الى هذا التراضي الحر والديمقراطي والمدعوم بأخلاقية الصدق والإرادة الحرة والتعاون الذي يتصف به الفرد المسلم في مجتمعنا الإسلامي. وهو ما يعني عدم وجود تصادم أو تنافس بين دولة مدنية بمجتمع اسلامي، ودولة حدائية. لأن بناء دولة عادلة وفاعلة في بناء شرعيتها الديمقراطية وتحمل مسؤولية اتخاذ قراراتها المستقل كما أوضحنا هي من أهم مسؤوليات أفراد المجتمع الإسلامي لتحقيق نهضة تنموية شاملة، فلا تترك السلطات او السلطان على هواهم.

(1) سورة الإنسان- الآية-3

إن إنتاج علاقة عمودية بين المطلق وهو الله، وبين النسبي وهو العالم الإنساني في داخل نطاق علاقات أفقية تربط الناس بعضهم ببعض أفرادا وجماعات (وفق عبد الإله بلقزيز)⁽¹⁾ هي عملية (مماهة) بين نموذج السمع والطاعة وبين حركة الفكر والقيم الطبيعية. identification

هذه المماهة هي للوقوف في وجهه) تنميط الناس وإدخال أفعالهم وتمثلاتهم للعالم والأشياء والعلاقات في أطر أفنومية معلّبة⁽²⁾

إن محاولة نشر ثقافة الإنقياد عبر أيديولوجيات عامة عن طريق مؤسسات حزبية عقائدية، سواء كانت علمانية أو دينية والإلتزام التنظيمي بتعليماتها، أدت الى ثقافة سياسية شكّلت إشكالات كبيرة مهلكة للحياة الإنسانية، وما نهاية الأحزاب الشيوعية في الكتلة الشيوعية التي قادها الإتحاد السوفييتي، وما شكّله الأحزاب الدينية في أوربة والعالم الإسلامي من مخاطر وكوارث إلا دليل على ذلك، فالأيديولوجيا تتناقض في كثير من الأحيان مع الواقع. الأمر الذي يقتضي إفساح المجال لفكر الفرد الحر باتخاذ موقفه وقراره وفق الأخلاقية التي تربى عليها وآمن بها.

إن سؤالا كبيرا يبرز في خضمّ التنافس والصراع القائم بين الأيديولوجيا والحدثة وهو:

إذا كانت الضرورات تجيز المحظورات فهل يمكن للضرورات ان تبرّع على عرش التوجّه السياسي لدى أصحاب التيارات الإسلامية السياسية، فتنحول الى مبدأ وقيمة؟

⁽¹⁾ في ثقافة السمع والطاعة-عبد الإله بلقزيز-صحيفة الحياة-ملحق التراث-في 10.15-2013م

⁽²⁾ المرجع السابق نفسه.

والمحظورات هنا هي ليست في الأفكار الجديدة ، إنما هي في الصراع المفضي الى تخريب المجتمع واقتتاله، بين المتشددين وبين الحداثيين الديمقراطيين.

فإذا كانت الديمقراطية تستند في تحركها إلى فرد حرّ هو خليفة الله في الأرض إيماناً وتربية وسلوكاً وأخلاقاً، فإنّ النتيجة ستكون واحدة وفق المبادئ والأهداف المعلنة للطرفين، والخلاف هو في الطريق للوصول الى المبتغى، وهو ما يؤكد أهمية العقل العلمي والوعي العام في الوصول الى المقصد والمبتغى الأساسي الذي هدف إليه الدين و عدم زجّ التيارات السياسية في التفسير والتأويل لصالح توجهات أصحابها ومصالحهم.

إنّ ما قدّمته عن ضرورة اعتماد الفكر الديمقراطي، لا يعني التخلّي عن التربية الدينية فالدين يميّز بين المطلق والنسبي. لكن الأحزاب الدينية تصبح مثلها مثل الطوائف. تعتمد التعصب والتشنّج وتلغي الإجهاد، وتتوجه الى العنف في كثير من الأحيان. في حين أنّ التنظيمات السياسية بأحزابها هي أمر مختلف تماماً في الفكر الديمقراطي، وعليه فإنّ التربية الدينية تكون عبر جمعيات مدنية أهلية تطوعية، يقوم عليها مؤهلون أكاديميون بمستوى عال، ولعلي في هذا الأمر أذكر بأنّ الأخوان المسلمين تأسسوا على أنّهم جماعة وليسوا حزباً، لكنّ المؤسف أنّ الممارسة تحوّلت الى حزب، وهو ما شكّل هذه الخلافات والصراعات الناشئة بين التيارين، ولو أنّ الأمر بقي على أساس الجماعة بمفهومها المدني الأهلي الصافي وتركّت الحزبية وفق مبادئ الحياة الديمقراطية التي ذكرناها لكان تفادي الخسائر ممكناً وابتعدنا عن الإشكالات والصراعات الحاصلة ولحققنا حالة التطور الحضاري المسير لمتطلبات العصر وتعامله الحضاري المأمول. مستذكرين في هذا المجال التغيرات الحضارية العالمية عبر التاريخ من الامبراطورية الاغريقية بقيادة الاسكندر

المكدوني الى الامبراطورية الرومانية والفارسية الساسانية الى الدولة العربية الإسلامية بمراحلها المتعددة الى الفتوحات الإسبانية والبرتغالية والهولندية الى الإستعمار الفرنسي والبريطاني وتشكيل الكومنولث والفرانكفونية، والاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشيوعية، والى انهيارها وطرح افكار العولمة وتصادم الحضارات ونهايتها الى ما هنالك من طروحات الى جانب تطوير ميثاق الأمم المتحدة وانظمتها، كلّ ذلك يبين التغيرات العالمية وأهمية مسيرة مقتضياتها بعيدا عن التشنج، واثقا بالنفس ومقوماتها الدينية والأخلاقية في إطار الفكر الديمقراطي الحر والعقل الخلاق.

إن مسؤولية الفرد المسلم بمبادئ دينه وأهدافها في مجتمعة ودولته هي في تأكيده على مبدأ الحرية الشخصية (ولو شاء ربك لآمن من في الأرض جميعا) وفي تحمّل دوره الذي تمنحه إياه القوانين والأنظمة المتطورة والمنفتحة، وبالتالي فإن من ينتخبه الفرد المسلم الواعي ليمثله في المجالس التشريعية والتنفيذية سيكون مثله ملتزما بحيث لا تصدر أنظمة مخالفة لقيمه ومبادئه، لكنها في الوقت نفسه لا تقيّد الحرية العامة ولا تسير نحو ثقافة الغيبات أو السمع والطاعة التي تحدّثنا عنها، ولا تلغي الاجتهاد والمواكبة للتطوّرات والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وهو ما يؤكد العنوان المرفوع في الفهم المقاصدي للقرآن الكريم وفق الزمان والمكان ، في ملتقاكم.

مستذكرا في هذا المجال المبادرات الكثيرة التي قدّمها متنوّرون إسلاميون في العصر الحديث في محاولة تجاوز أسباب الضعف والتخلف ومن أجل بثّ الحيوية في الحياة العربية والإسلامية وتحقيق نموّها وتقديمها سواء عن طريق المزاجية بين التراث والحداثة أو عن طريق الترجمة من الفكر الغربي الحديث على خطى الترجمة من الفارسية واليونانية واللاتينية في العصور السالفة والتي شكّلت حركة نهوض

فكري عربي شهد العالم به. (يمكن ذكر بعض الترجمات المشهورة كما ترجمة، هكذا تكلم زرادشت، لنيثشة من قبل فيلكس فارس معللاً سبب ترجمته بغاية بث النهضة لسحق مشاعر الذل والمسكنة في الحياة العربية، متغاضياً عن إلحاد نيثشة ومناهضته للأديان بالرغم من مسيحية المترجم المعروفة).

والجدير بالذكر هنا أنّ المفكر الجزائري مالك بن نبي وجد في فلسفة نيثشة حلولاً لمشكلات فكرية عند زرادشت، ورأى فيه هادياً للعالم الإسلامي من أجل الدخول في دورة حضارية جديدة كما يقول. مضيفاً إلى ذلك أطروحات المفكر الجزائري أيضاً جمال مفرج في كتابه (قضايا الثقافة الإنسانية في مشروع نيثشة الثوري) والكاتب المغربي محمد أندلسي في دراسته (نيثشة وسياسة الفلسفة)، والتونسي نور الدين الشابي (نيثشة ونقد الحداثة). إضافة إلى جهود عبد الرحمن بدوي وفؤاد زكريا في تقديمهم لخلاصة الفكر الأوربي الحديث قصد إحداث ثورة روحية في الفكر العربي والإسلامي.

مع عدم إنكارنا لجهود الأئمة والمشايع الكبار في كل العالم الإسلامي في هذا المجال، والتي اعتقد أن الأساتذة المحترمين من الباحثين في هذا الملتقى قد تعرّضوا لهم ولإنتاجهم ودورهم (الشيخ الإمام محمد عبده، الشيخ عبد الحميد بن باديس، الشيخ الإبراهيمي وغيرهم كثير).

ونستطيع أن نضيف أسماء معاصرة أخرى منها طه عبد الرحمن ومحمد عابد الجابري ومحمد أركون الذي رجعنا إليه والحبل طويل، ولعلكم انتم إحدى حلقاته الحالية أو المستقبلية بعون الله، استناداً إلى تعليم علمي وتأهيل معرفي رشيد وإيمان قوي بالهوية المبنية على ثقافة مجتمعية لها تجربتها الكبيرة وعقيدتها الراسخة بالإيمان الواعي بأهداف الإسلام الحقيقية الهادفة إلى سعادة الإنسان ضمن مجتمع متعاون ومتضامن على الصعيدين المحلي والعالمي.